

الاستثمار المباشر في القطاع الخدماتي كآلية جديدة لترشيد النفقات العامة وأهم النماذج الدولية الرائجة

Direct investment in the service sector as a new mechanism to rationalize public expenditures and the most important popular international models

ط.د هني عبد السلام¹، ط.د رسيوي مصطفى²

¹ محبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (الجزائر)،

(abdesselam.henni@univ-msila.dz)

² محبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (الجزائر)،

(mustapha.recioui@univ-msila.dz)

تاريخ النشر: 2024/11/ 02.

تاريخ القبول: 2024/10/20

تاريخ الاستلام: 2024/06/02

ملخص:

الاستثمار في القطاع الخدماتي يعد من بين المواضيع التي أصبحت محل اهتمام واسع لدى الدول النامية، حيث ان الدراسات والبحوث الحالية كلها تصب في موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لما لها من أهمية في ترشيد النفقات وغيرها من الإيجابيات الأخرى، غير انه الاستثمار مفهوم واسع عن الشراكة حيث يشمل الاستثمار كل القطاعات التي هي بحاجة الى التنمية بصورة جزائية او كلية، حيث ان البحوث الذي تتطرق الى الاستثمار في قطاع الخدمات موجودة بقلّة او تكاد تنعدم ماعدا باللغة الأجنبية، اما باللغة العربية تكون اغلب البحوث متعلقة بمجال الشراكة فقط، لذا في بحثنا هذا حاولنا التركيز على مفهوم الاستثمار في الجوانب الخدماتية العامة للدولة وكيف انها تلجأ اليها في حالة الضرورة او بغية تحسين خدماتها، وسلطنا الضوء أيضا على اهم النماذج الدولية الرائجة سواء في العالم الأوربي او العالم العربي، وهما ما سيتم معرفته في بحثنا هذا.

كلمات مفتاحية: الاستثمار - القطاع الخدماتي - ترشيد النفقات - الشراكة - القطاع العام والخاص.

Abstract:

Investment in the service sector is among the topics that have become of wide interest to developing countries, as the current studies and research are all on the subject of partnership between the public and private sectors because of its importance in rationalizing expenses and other positives, but investment is a broad concept of partnership, as investment includes all sectors that are in need of development partially or completely, as researches that deals with investment in the service sector is limited or almost non-existent except in the foreign language. But in Arabic language most of

* المؤلف المرسل

the researches are related to partnership field only, therefore in our research we tried to focus on the concept of investment in the public service aspects of the state and how it resorts to it in case of necessity or in order to improve its services, and also shed light on the most important international models popular, whether in the European world or the Arab world, which will be known in this research.

Keywords: investment - service sector - rationalization of expenses - partnership - public and private sector.

مقدمة:

يُعد القطاع الخدماتي من بين أهم أولويات الدول سواء النامية منها أو التي هي في طريقها للسير نحو النمو لما لها من أثر مباشر على المصلحة العامة للدولة وكذا مصلحة المجتمع، غير أنه في السنوات الأخيرة بدأت الدول النامية في اتخاذ سلسلة جديدة من طرق تمويل القطاع الخدماتي حيث بدأت في التخلي عن الطريقة التقليدية لتمويل القطاع الخدماتي للدولة نظراً لما تتطلب له كثير من الأموال التي تتحملها الخزينة العمومية للدولة بل أنه في بعض الاحتياجات قد تتجاوز مصاريف الإنجاز لتلك المشاريع الخدماتية المبالغ التي تم تحديدها لها قبل انطلاق المشاريع التي تعتبر من بين الوسائل المحققة للتنمية، ولهذا بدأت هذه الدول في ابتكار طرق جديدة لتمويل هذه المشاريع تخفف من الأعباء التي كانت تتكبدتها الخزينة العمومية للدولة، حيث تمثلت الطرق الجديدة لتمويل في إشراك القطاع الخاص من خلال السماح لرجال المال والاعمال وكذا المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب في المساهمة في عملية إنجاز المشاريع الخدماتية لدولة معينة مقابل الحصول فيما بعد على الأرباح التي تحققها هذه المشاريع عن طريق الرسوم التي تُفرض فيما بعد على مستقبلي هذه الخدمات لسنوات معلومة إلى حين استيفاء المستثمر كامل حقوقه المالية التي ساهم بها في هذه المشاريع الخدماتية، وتعد هذه الطريقة من أحدث الطرق التي شهدتها الاستثمار المعاصر فقد تكون الدول المقبلة على إنجاز هذه المشاريع ليس لها القدرة المالية للتمويل لذا تلجأ لهذه الطريقة الحديثة وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الآتية: ما المقصود بالاستثمار في القطاع الخدماتي؟ وماهي أهم النماذج الدولية الناجحة في هذا المجال؟

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار في القطاع الخدماتي

أولاً: مفهوم الاستثمار في القطاع الخدماتي

ثانياً: خصائص الاستثمار في القطاع الخدماتي

المحور الثاني: النماذج الدولية الرائجة

أولاً: النموذج الانجلوسكسوني (المملكة المتحدة)

ثانياً: النموذج الفرنسي

ثالثاً: النموذج العربي

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار في القطاع الخدماتي

ان الاستثمار كمصطلح عام يشمل جميع المجالات الاقتصادية وكذا الطرق المتبعة لتمويله تختلف حسب الاحتياج وحسب الطلب المقدم من الدولة طالبة الاستثمار، اذا الاستثمار يعتبر المصطلح العام اما الاستثمار في القطاع الخدماتي يعتبر الوجه الخاص له، حيث انه بدأت العديد من الدول في التخلي على التمويل التقليدي للمشاريع الخدماتية والتي تعتبر لدى بعض الدول من الطابع السيادي للدولة وتتعدد هذه الخدمات ولا يمكن حصرها في مجال واحد، والتي تتطلب أموال كبيرة من الخزينة العمومية للدولة نظرا لكثرة الطلب على هذه الخدمات وفي بعض الأحيان قد لا تستطيع الدولة لوحدها ان توفر الأموال اللازمة للقيام بهذه المشاريع الخدماتية التي تكون عادة موجهة للجمهور، لهذا ظهر المفهوم الجديد للاستثمار وهو السماح للقطاع الخاص ان يساهم في انجاز هذه المشاريع الخدماتية عن طريق فتح باب الاستثمار امام رجال المال والاعمال او حتى امام الشركات التابعة للدولة والتي تختص بالإنجاز المشاريع الكبيرة، وبغية فهم ذلك لابد من التطرق الى مفهوم القطاع الخدماتي والتطرق الى مفهوم الاستثمار في هذا القطاع (أولا)، ثم التطرق الى الخصائص التي يتميز بها الاستثمار في القطاع الخدماتي (ثالثا).

أولا: مفهوم القطاع الخدماتي وكذا الاستثمار فيه

1- مفهوم القطاع الخدماتي

"ويُسمّى أيضاً القطاع الثالث (Tertiary Sector) أو صناعة الخدمة (Service Industry)، وهو ثالث القطاعات الاقتصادية التقليدية، والتي تشمل القطاع الرئيسي الذي يشمل الزراعة والتعدين وصيد الأسماك، والقطاع الثانوي ويشمل التصنيع، وأخيراً قطاع الخدمات، ويتكوّن هذا القطاع من مجموعة من المؤسسات التي توفرّ الخدمات للمستهلكين وهي السلع غير الملموسة، ويُشير قطاع الخدمات إلى قطاع اقتصادي لا ينتج سلع ملموسة، بل هو قطاع ينتج سلع غير ملموسة تُلبّي احتياجات الجمهور المستهدف لها، ووفقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي فإن قطاع الخدمات يتمثل بخدمات التخزين والنقل والاتصالات والرعاية الصحية والاجتماعية وما إلى ذلك، والجدير بالذكر أن البلدان التي تتوفر فيها قطاع الخدمات تعد أكثر تقدماً من البلدان التي تُركز على قطاعات الصناعة أو الزراعة"¹

يعد قطاع الخدمات او القطاع الخدماتي من بين اهم المرتكزات التي تقوم عليها الدولة اذ تُشكل مكون أساسي في البنى التحتية للدولة ونجد ان الدول تخصص الكثير من الأموال بغية انجاز مشاريع لزيادة القطاع الخدماتي او لتحسينها حسب الحالة، حيث تعد هذه الخدمات المقدمة من طرف الدولة تكون موجهة بصورة أولى الى المواطنين القاطنين بإقليمها لتسهيل المعاملات اليومية التي تنبئها وبين مواطنيها، كما لا يمكن ان نحصر القطاع الخدماتي في مجال معين علّ اهم مجال التعليم او الصحة او قطاع الكهرباء والغاز وغيرها من الخدمات المهمة والتي يزيد عليها الطلب من طرف

¹ ميم، <https://n9.cl/mngpy> ، تاريخ الدخول 2024/04/30

المستهلك والذي لا يمكن لها الاستغناء عنها، وكذا تختلف الاهتمامات أو الأولويات لهذه القطاعات من دولة الى أخرى حيث قد تكون هنالك مفاضلة بين الجانب التمويلي لها حسب البرامج المعتمدة من طرف حكومات الدول.

يتميز قطاع الخدمات العامة بكثرة تنوعه لاختلاف المجالات التي يقدمها اذ ان كل خدمة مقدمة للجمهور ذات طبيعة متخصصة ولا يمكن ان تجمع هذه الخدمات تحت صعيد واحد مثلاً التعليم والصحة لا يمكن دمج الخدمات في هذه الحالة معاً نظراً لخصوصية كل واحدةٍ منهما، كما انه تسعى الحكومة في كل برنامج او مخطط تنموي في الميزانية الجديدة للدولة ان توفر اكبر قدر من الأموال الى بعض المشاريع الخاصة بالخدمات التي هي ضمن الأولويات الوطنية والتي هي محل طلب من الجمهور اذ لا يمكن الاستغناء على هذه الخدمات بتأناً، ويعد هذا الأسلوب التقليدي الذي تميزت به الدولة في تحقيق التنمية المستدامة الخاصة بها ولا تشرك في ذلك أي جهة مالية أخرى ويكون كل العبء قائم على النفقات العامة للدولة فقط، والذي بدوره أحال الى إيجاد نمط جديد لتخفيف العبء على الخزينة العمومية للدولة للتكفل بالقطاع الخدماتي والخروج من الشكل التقليدي الممارس من طرف الدولة.

2- مفهوم الاستثمار في القطاع الخدماتي

لو قمنا بالبحث عن إيجاد مفهوم شامل او حتى متخصص للاستثمار في القطاع الخدماتي الذي تقوم به الدولة او الذي يقع تحت مسؤولية إنجازها، لن نجد مفهوم لهذا المصطلح لأنه يعد من بين المواضيع الجديدة في مجال الاستثمار حيث ان هذا الأخير ينشط بكثرة في القطاع الاقتصادي والمالي بصفة خاصة كإقامة المصانع او توريد الابتكارات الجديدة للدولة طالبة الاستثمار، أما ان تتم هذه العملية في مجال القطاع الخدماتي الذي تشرف عليه الدولة فهذا يُعد من قبيل التوجهات الجديدة التي بدأت في اتباعها بعض الدول النامية بشكل مُتحفظ، غير انه لهذه العملية فوائد كبيرة تعود على الدولة وتجنبها الانفاق العام المتزايد على القطاع الخدماتي.

وفي المفهوم العام فإن الاقتصاد يتكون من العديد من القطاعات المختلفة في جميع المجالات كما تتكون هذه القطاعات أيضاً من مجموعة من الشركات والتي يكون غرضها الرئيسي هو تقديم السلع والخدمات للمستهلكين، وتقدم كذلك عند تجميعها معاً في قطاع منتج او خدمة مماثلة، ومثال ذلك هو انه تشكل جميع الشركات التي تتعلق خدماتها بمجال الزراعة تشكل القطاع الزراعي بصفة عامة، كما تعتبر الشركات المتعلقة خدماتها بمجال الهاتف المحمول جزءاً من قطاع الاتصالات، اما فيما يخص الاستثمار في القطاع الخدماتي فيعتبر احد اهم القطاعات الاقتصادية على الاطلاق.¹

"ونظراً لتعقيد أسواق الخدمات واللوائح التنظيمية، فإن هذا المجال يحتاج إلى تعاون عميق ووثيق بين القطاعين العام والخاص لتحسين بيئة الأعمال، ويلزم بذل جهود متضافرة للتأكد من أن السياسات واللوائح والبنية التحتية والمهارات وما إلى ذلك تؤدي إلى اقتصاد داعم للخدمات ومدعم للخدمات، وهناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود

¹ مدى للاستشارات الاقتصادية، لماذا يتم الاستثمار في القطاع الخدمي بشكل خاص، <https://n9.cl/n03ja> ، تاريخ الدخول 2024/05/02.

مشاركة لتحسين الوصول إلى خدمات جيدة وبأسعار معقولة للاقتصادات منخفضة الدخل والسكان الفقراء، ومن خلال القيام بذلك، يمكن للاستثمار في الخدمات أن يساعد في دفع عصر جديد من التنمية المستدامة والنمو الشامل".¹

والملاحظ ان الاستثمار في القطاع الخدماتي اصبح من بين الضروريات لمواكبة التطورات الحديثة التي يشهدها المجال الاستثماري وبالأخص في القطاع الخدماتي الذي يعود للدولة، غير ان البعض سار في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص للخروج عن القاعدة العاملة وللخروج على الأسلوب التقليدي الذي كانت تتبعه الدولة، بالاعتماد على الاستثمار في القطاع الخدماتي كدرجة أولى يتم تخفيف التمويل المباشر من طرف الخزينة العمومية للدولة عن طريق سد هذا العجز عن طريق فتح مجال الاستثمار للقطاع الخاص من رجال المال والاعمال وشركات دولية رائجة في المجال الخدماتي، وهذا بغية انجاز المشاريع التي تقدم خدمات للجمهور وكذا تساهم في انجاز البنى التحتية للدول التي هي في حاجة لها.

"وينتج قطاع الخدمات سلعا غير ملموسة، وبشكل أكثر دقة الخدمات بدلاً من السلع، ووفقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي، فهو يضم صناعات خدمية مختلفة بما في ذلك خدمات التخزين والنقل؛ خدمات المعلومات؛ الأوراق المالية وغيرها من الخدمات الاستثمارية؛ خدمات احترافية؛ إدارة المخلفات؛ الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية؛ والفنون والترفيه والترويج عن النفس، تعتبر البلدان ذات الاقتصادات التي تتمحور حول قطاع الخدمات أكثر تقدماً من الاقتصادات الصناعية أو الزراعية".²

ومما سبق ذكره وكمفهوم عام للاستثمار في القطاع الخدماتي نرى بأنه يمكن اعتباره عملية اقتصادية قوامها فتح مجال الاستثمار اما رجال المال والاعمال وكذا الشركات العالمية لتحقيق خدمات معينة او مشاريع خدمتية للدولة معينة، هي في حاجة الى هذه المشاريع لسد الحاجيات الوطنية ونظرا لعدم كفاية القدرة المالية للدولة للقيام بهذه المشاريع التنموية في قطاعها الخدماتي، لذا تلجأ الى فتح مجال الاستثمار لكافة المستثمرين سواء بطريقة المباشرة او الطريقة المباشرة، ولعل الطريقة المناسبة في القطاع الخدماتي هو الاستثمار المباشر لما له من أهمية كبيرة في انجاز المشاريع من سرعة في الإنجاز وكذا الاحترافية والتقنية المتطورة التي يملكها المستثمر صاحب المشروع المراد إنجازها.

إذ يعتبر الاستثمار في القطاع الخدماتي من النماذج الجديدة الرائدة في الدول المتقدمة التي سارت في التخلي عن الأسلوب التقليدي لتمويل المشاريع المتعلقة بالخدمات العامة الملقاة على عاتق كل دولة، بل وأصبح توجهها دوليا نظرا للفوائد المحققة من هذا النوع من الاستثمارات التي يمكن من خلالها انجاز الكثير من المشاريع التنموية في فترة وجيزة وبتقنيات متطورة دون اللجوء الى التمويل التقليدي الذي كان يتطلب الكثير من الأموال المتكيدة من الخزينة العمومية لكل دولة.

¹ Matthew Stephenson, James X. Zhan, '6 opportunities for investment in services to drive future growth', WORLD ECONOMIC FORUM, 15 Jan 2024, <https://www.weforum.org/agenda/2024/01/opportunities-investment-services-drive-growth/>, Date of entry 12/05/2024.

² GORDON SCOTT, Vikki Velasquez, 'Service Sector : Place in Economy, Definition and Examples', By THE INVESTOPEDIA TEAM, March 29, 2022, Investopedia, <https://www.investopedia.com/terms/s/service-sector.asp>, Date of entry 12/05/2024.

ثانيا: خصائص الاستثمار في القطاع الخدماتي

يتميز الاستثمار في القطاع الخدماتي على غيره من أنواع الاستثمار الأخرى بخصائص تجعله منفردا بها وهذا راجع الى الطبيعة الخاصة التي يتمتع بها هذا الأخير، حيث لا يمكن ان نعتبر ان جميع أنواع الاستثمار تحمل نفس الخصائص الا انه قد تتشابه في بعضها دون عدم الخلط في انه يتم اسقاط الخصائص العامة للاستثمار على كافة أنواعه وهذا راجع الى خصوصية كل نوع منه وتميز كل واحد على الآخر، حيث انه لو تم البحث على هذه الخصائص في البحوث العلمية لوجدنا انه هناك القليل مما تطرق اليها او لم يتم التطرق اليها بعد نظرا لحدثة هذا المصلح في المجال القانوني، وستطرق الى اهم الخصائص المميزة للاستثمار في القطاع الخدماتي:

1- ترشيد النفقات العمومية

تعد ترشيد النفقات العمومية من بين اهم الخصائص التي يتميز بها الاستثمار في القطاع الخدماتي نظراً لما تتحمله الدول من تمويلات للمشاريع التنموية ذات الطبيعة الخدماتية لمواطنيها، حيث ان هذه المشاريع تختلف تكاليفها من قطاع الى آخر ففي بعض القطاعات قد نجدها مرتفعة جداً وفي البعض الآخر نجدها اقل تكلفة وهذا راجع الى نوع الخدمة المقدمة وحسب الطلب المتزايد عليها، كما انه يختلف حجم الانفاق من دولة الى أخرى وحسب القدرة المالية لكل منها فهناك بعض الدول لا يمكن ان تغطي كامل تمويلات المشاريع الخدماتية المراد إنجازها لذا تلجأ الى حل بديل وهو اللجوء الى الاستثمار في هذا القطاع لترشيد هذه النفقات والتقليل من التمويل التقليدي.

كما تعتبر النفقات العمومية جميع المبالغ المالية التي يتم انفاقها من قبل السلطات العمومية وهذا بغية تحقيق المنفعة العامة للدولة او يمكن اعتبارها مبالغ نقدية موجهة من قبل أحد الهيئات العامة لسد او اشباع حاجة عامة على ان يتم إقرار هذه المبالغ من طرف السلطة التشريعية، كما تتحدد ضوابط هذه النفقات في نقاط معينة والتي لا بد من التقيد بها وعدم مخالفتها وهي ثلاثة ضوابط تتمثل في ضابط المنفعة في النفقات العمومية وكذا ضبط الاقتصاد، وصولاً الى ضابط احكام الرقابة اثناء الانفاق.¹

اما فيما يتعلق بمصطلح الترشيح فيقصد به الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد وعدم تبذيرها، كما يعتبر عملية اقتصادية وسياسية يسعى من خلالها الى تحويل الطاقات السلبية الى أخرى إيجابية او لتكوين اتجاهات إيجابية ذات طبيعة إنتاجية يستفيد منها الفرد والمجتمع ككل، كما يطلق على هذا المصطلح من الناحية الإجرائية بأنه حسن التصرف في

¹ صادق جميلة، دربال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل

الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، الإصدار جوان 2019، ص 58.

إنفاق الأموال المخصصة لأحد القطاعات العامة ومراعات الرقابة عليها وكذا الحرص على اتباع المبدأ المتعلق بالأهميات النسبية.¹

يعتبر اللجوء الى الاستثمار في القطاع الخدماتي من بين اهم الوسائل المساعدة على ترشيد النفقات العامة التي قد تتحملها الخزينة العمومية للدولة، لذا وحينما تأخذ بهذا النوع الجديد من الاستثمار فإنها تفتح المجال للقطاع الخاص بكافة مكوناته للمساهمة في عملية القيام بالمشاريع الخدماتية لهذه الدولة سواء ما تعلق بالجانب الخدماتي غير الملموس كقطاع الرقمنة والتعاملات الالكترونية الحديثة او الجانب المالي انجاز المشاريع من بنى تحتية ومن مرافق عمومية، كما ان عملية الاستثمار هنا تسمح للكثير من رجال المال والاعمال للمساهمة في انجاز هذه الخدمات على ان يتحملوا التكاليف الخاصة بالإنتاج وهذا بدوره يخفف العبء على الدولة التي هي في حاجة ملحة لهذه الخدمات.

من بين اهم ميزات الاستثمار في القطاع الخدماتي انه يمكن للدولة الاستفادة من رأس المال المتوافر لدى القطاع الخاص، بل اكثر من ذلك اذ يمكن لها الاستفادة أيضا من خبرات القطاع الخاص في المجال الإداري وهذا بغية استعمالها في تشغيل وتطوير المرافق العامة التابعة للدولة وبنيتها الأساسية في وقت وجيز، حيث ان الإيرادات العامة لكثير من الدول التي تشهد نموا متزايدا قد تعجز في بعض الأحيان من تمويل المشروعات التي تعتبر أساسية لهذه الدولة بسبب ضعف الموارد التي تحوزها، وهذا بدوره قد ينعكس سلبا على الدولة لأنه يكون في هذه الحالة مستوى جودة الخدمات المقدمة للأفراد.²

كما تعد خاصية ترشيد النفقات العامة من بين الأهداف التي ترمي اليها الدولة سواء المتقدمة منها او الدول السائرة نحو النمو وهذا بدوره يدل على حَكَاْمَةُ السِيَّاسِيَّةِ التنموية عن طريق المخططات المسطرة من طرف هذه الدول، الا انه ينبغي الإشارة الى انه قد يكون هناك تحفظ من طرف بعض الدول للأخذ بهذا النوع من الاستثمار نظرا لإشراك اشخاص اجنبية في عملية تقديم الخدمات العامة في مجالات محددة او في كل المجالات التي تستدعي انجازاً للمشاريع او تحديث لبعض القطاعات لتواكب التطور الحاصل، بالأخص لما يشهده العالم من تطور وتبادل تكنولوجي متسارع ومتزايد بشكل كبير.

2- عصرة الخدمات العامة

في بعض الأحيان قد تفتقر الدول النامية الى التكنولوجيات المستخدمة في الصناعة، ولهذا تلجأ هذه الأخيرة للاستعانة الى الاستثمار الأجنبي باعتباره الطريقة المثلى للحصول على هذه التكنولوجيات التي تم استخدامها في الدول

¹ محمد عبد الحميد لاشين، مبارك بن خليفة محروفي، عبد العزيز بن محمد الهنائي، فائزة بنت محمد الشيدية، هيفاء بنت محسن آل رحمة، آليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة كلية التربية-جامعة الازهر، المجلد 35، العدد 168، جزء 1، أبريل لسنة 2016، ص 629.

² محمد إبراهيم الشافعي، التنظيم القانوني للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (دراسة تحليلية للقانون رقم 22 لسنة 2015 في إمارة دبي)، الفكر الشرطي، المجلد رقم (26)، العدد رقم (113)، أكتوبر 2017، ص 113.

الصناعية، إضافة الى ان هذا النوع من الاستثمار يُساعد على سد الفجوة المتعلقة بالجانب الفكري والتي هي محل معاناة من قبل الدول النامية¹.

من بين الجوانب المهمة أيضا للاستثمار في القطاع الخدماتي وهو جذب او استقطاب التقنيات الحديثة بالأخص تلك المتعلقة بالجانب التكنولوجي، والتي يمكن من خلالها تحديث وتطوير الخدمات التي كان تتم بطريقة تقليدية علّ أهمها عملية الرقمنة التي تشمل كافة الإدارات العامة والخدمات المقدمة من طرفها، والتي تتطلب الكثير من العمل لتحديثها ولهذا حينما تفتح الدول للاستثمار في القطاع الخدماتي فهي تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة من عند الدولة المتقدمة والشركات العالمية الرائجة في هذا المجال الى الدولة طالبة هذه الخدمات، زيادة على انه في بعض الأحيان يتطلب نقل هذه التكنولوجيا او التقنيات الحديثة الكثير من الأموال لتوظيفها في الخدمات الداخلية وهو ما قد يتعارض مع فكرة الانفاق العام أي انه قد تكون الأموال الموجهة لاستيراد هذه التقنيات غير كافية لذا تفتح هذه الدول مجال الاستثمار امام كافة رجال المال والاعمال الذين يستطيعون تغطية المشاريع الحديثة بالجانب التمويلي او انهم هم من يحوزون على هذه التقنيات او تمتلكها شركات دولية متقدمة في هذا المجال.

وتُعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالأخص في القطاع الخدماتي وسيلة هامة مُساعدة على نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات القائمة بالاستثمار في دولة معينة، كما تقوم هذه الأخيرة أيضا بجلب الخبراء المعتمدين لديها وكذا الفنيين والإداريين المحترفين بغية الاشراف على انجاز المشاريع والانطلاق في عملية الإنتاج والتسويق الخاصة بالمستثمرين، وهذا بدوره يساعد على تكوين كفاءة محلية من المهندسين المتخصصين والعلماء وكذا الفنيين والذين بدورهم يسهرون على تسيير هذه التقنيات الحديثة لكي تتلاءم مع البيئة محل الاستيراد².

في بعض الأحيان قد يتطلب امر تحديث القطاع الخدماتي بالتكنولوجيا المتطورة من وسائل وآلات تساعد على انجاز الخدمات الكثير من الأموال، لذا تلجأ الدول الى أسلوب جديد يغني عن الجانب التقليدي وهو فتح المجال امام المستثمر الأجنبي لإدخال هذه التقنيات الحديثة عن طريق مشاريع استثمارية اما مصانع او توليه لتحديث قطاع خدماتي معين كالصحة او النقل او التعليم او التأمين او غيرها من القطاعات الخدماتية والتي لا يمكن ان يستغني الجمهور عنها بل ان الطلب عليها متزايد، حيث يسترجع أمواله عن طريق تسديد مبالغ مالية من طرف الجمهور مقابل الخدمة التي يتلقاها، وهذا بدوره يمكن الدولة المستقبلية للاستثمار من حصولها على اهم التقنيات الحديثة التي تسرع من وتيرة التنمية وتحسين القطاع الخدماتي وتحديثه ليتوافق مع التوجهات والتطورات الدولية الحاصلة في وقتنا الحالي.

3- السرعة في التطبيق والانجاز

¹ محمد جرادات، زياد المشاقبة، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل المعرفة والتكنولوجيا الى منظمات الاعمال الأردنية، (دراسة ميدانية على المدن الصناعية في الأردن)، مجلة دارسات-العدد الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2012، ص 6.

² محمد جرادات، زياد المشاقبة، مرجع نفسه، ص 11.

يعتبر رأس المال المملوك للقطاع الخاص وكذا الخبرات والمعارف التي يمتلكها في مجال إدارة المشاريع وتسييرها والتخطيط لها وسيلة مساعدة في تسريع وتيرة الإنجاز، نظراً لأن هذا النوع من المشاريع يعتبر عنصر الزمن شيئاً جوهرياً فيها، حيث يقلل المدة الزمنية لإنجاز المشاريع والذي بدوره يساهم في تحسين موقف الإدارة أمام الجمهور¹، إضافة إلى أن الاستثمار المباشر في القطاع الخدماتي أنه يُسهل عملية إنجاز المشاريع الخدماتية للدولة نظراً للإمكانيات والعتاد الذي يملكه المستثمر، زيادة إلى الهيكل البشري المتخصص التابع للمستثمر والذي من خلاله يستطيع أن ينفذ المشاريع المراد إنجازها في فترة وجيزة من الزمن وهذا يحقق مصلحة الأولى لصالح الدولة نفسها وهي استفادة الجمهور من خدمات هذا الاستثمار أو المشاريع الاستثمارية أما المصلحة الثانية لفائدة المستثمر في حد ذاته، وهذا عن طريق بداية تحصيل الأموال الخاصة بهذا المشروع عن طريق دفع مستحقات الخدمة من طرف الجمهور، لأنه عادة بعض المشاريع التنموية التي تقوم بها الدول قد تستغرق فترة طويلة من الزمن أو أنها في بعض الأحيان قد تتجاوز الفترة المحددة، وهذا راجع إلى عدم امتلاك الإمكانيات الحديثة والمتطورة أو لنقص التمويل وعدم كفاية مصادره، لهذا قد تشهد هذه المشاريع تأخراً في التطبيق من طرف الدولة، وبالتالي عدم تحقق الأهداف المرسومة في البداية وهي تزويد الجمهور بالخدمة.

4- عدم التملك

أن الاستثمار في القطاع الخدماتي ليس كما هو معرف عن الاستثمار التقليدي المباشر بصفة عامة، إذ يمكن للمستثمر الأجنبي الحق في الملكية الخاصة، غير أنه الاستثمار في القطاع الخدماتي يختلف تماماً عن الوجه الأول الذي أشرنا إليه حيث أنه لا يمكن للمستثمر الأجنبي أو الوطني في القطاع الخدماتي أن يستفيد من خاصية الملكية لهذه المشاريع التي ينجزها أو الخدمات التي يقدمها لا يمكن له أن يتصرف فيها بل يُخول لها الاستعمال والاستغلال فقط دون التصرف لأنه لا يعتبر في هذه الحالة المالك الحقيقي بل أن الدولة المقام عليها الاستثمار أو الخدمة هي الوحيدة التي تملك حق التصرف، إذ أن هذا لا يعني أن تتعسف في استعمال حقها وهو التصرف اتجاه المستثمر حيث لا بد لها من أن تضمن له كافة حقوق التي تمكنه من الاستعمال والاستغلال دون تقييد أو شروط تمنعه من تحقيق الأرباح وهذا مع الأخذ بالقاعدة العامة وهي عدم مخالفة استغلاله لهذه المشاريع والخدمات للنظام العام والآداب العامة.

المحور الثاني: النماذج الدولية الرائجة في الاستثمار في القطاع الخدماتي

لقد شهدت الدول المتقدمة والتي تعرف رواج صناعي واقتصادي كبير تحول كبير في مجال الاستثمار المباشر للقطاع الخدماتي، إذ بدأت في السير نحو التخلي عن الأسلوب التقليدي المعتمد وهو تولي الخزينة العمومية للدولة عملية تمويل المشاريع التنموية التابعة للقطاعات الخدماتية، حيث فتحت المجال للمستثمرين وأصحاب المال والأعمال والذين لهم القدرة التكنولوجية والكفاءة البشرية المناسبة لقيادة هذه المشاريع وتجسيدها على أرض الواقع، وهذا بدوره يقودنا للحديث على النماذج الدولية الرائجة التي عرفت شراكة متنوعة بين القطاع العام والخاص بغية تحسين القطاعات

¹ سليم موالدي، كريمو دراجي، أكرم حزي، التجربة الفرنسية في الشراكة بين القطاع العام والخاص وأهميتها التنموية، مجلة معارف - قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشرة، العدد 24، جوان 2018، ص 13.

الاستثمار المباشر في القطاع الخدماتي كآلية جديدة لترشيد النفقات العامة وأهم النماذج الدولية الرائجة

الخدماتية للدولة وكسب رضى مواطنيها المتخاطبين بهذه الخدمات والمشاريع، ويأتي على راسهم المملكة المتحدة (أولا)، ثم فرنسا (ثانيا)، وصولا الى العالم العربي (ثالثا).

غير انه وقبل التطرق الى النماذج الدولية الرائجة في مجال الاستثمار في القطاع الخدماتي والمترجم في شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص، ندرج جدولا يبين حجم المشاريع الاستثمارية في الدول وكذا القطاعات المستثمر فيها انطلاقاً من سنة 1995 الى سنة 2009.

حسب المنطقة						
المنطقة	أوروبا	آسيا	أمريكا اللاتينية	أمريكا- كندا	افريقيا- الشرق الاوسط	المجموع
عدد المشاريع	642	346	253	440	66	1774
قيمة المشاريع - مليار دولار	302.9	155	82.4	75.4	29.4	644.8
حسب القطاع						
القطاع	الطرق	السكك	المياه	قطاعات اخرى	المجموع	
عدد المشاريع	567	153	564	463	1747	
قيمة المشاريع - مليار دولار	306.7	138.2	105.3	94.6	644.8	

المصدر: من اعداد، سليم موالدي، كريمو دراجي، أكرم حزي¹.

ما يلاحظ على الجدول المدرج أعلاه ان الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية وكندا في الطليعة من حيث حجم المشاريع المقامة عندها، وهذا يبين مدى اهتمام هذه الدول بمجال فتح الاستثمار للقطاع الخاص في الخدمات العامة وانها بدأت في تجاوز الأسلوب التقليدي وهو التمويل المباشر للمشاريع المتعلقة بالقطاع الخدماتي، كما ان دول آسيا تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع المسجلة عندها وهذا يدل أيضا على بداية الاهتمام بالاستثمار في القطاع الخدماتي وهذا بغض النظر عن الفوائد المالية المحققة من هذه المشاريع التي فاقت 302.9 مليار دولار بالنسبة لأوروبا كأعلى رقم مسجل في العوائد المالية لهذه المشاريع تليها أمريكا اللاتينية بمبلغ قدره 82.4 مليار دولار، متجاوزة بذلك كل من الو.م.أ وكند رغم تحقيقهم لأعلى نسبة في عدد المشاريع الاستثمارية.

اما فيما يخص القطاعات المستهدفة من عملية الاستثمار فقد ركزت على قطاعات خدمتية مهمة، حيث احتل قطاع الطرق المرتبة الأولى بعدد مشاريع يصل الى 567 مشروع انجاز طرق او إعادة ترميمها، نظرا لأهمية هذه الخدمة

¹ سليم موالدي، كريمو دراجي، أكرم حزي، مرجع سابق، ص 15.

والتي تعد من بين اهم البنى التحتية لكل دولة، تليها بلوغ 153 مشروع متعلق بشبكة السكك الحديدية، وهو ما يثير نقطة مهمة جدا وهو تركيز القطاع الخاص على الاستثمارات الخدمائية المتعلقة بمجال النقل البري وخاصة الطرق والسكة الحديدية نظرا لتزايد الطلب على هذه الخدمة والمداخل التي تحقق منها، اما القطاع الثالث وهو قطاع المياه حيث سجل 564 مشروع متعلق بالمياه حيث يعتبر هذا الأخير شريان حياة بالنسبة للجمهور الذي لا يمكن ان يستغني عنه، حيث قد تشهد بعض الدول عجزاً في تغطية اقليمها بشبكة المياه وتوزيعها نظراً لعدم القدرة المالية لها، او افتقارها للخبرة المناسبة لتحكم في هذه الثروة.

أولاً: المملكة المتحدة

لقد اعتمدت المملكة المتحدة علة هذا النوع من الاستثمار في أواخر السبعينات وهذا بعد ان شهد العالم ازمة ارتفاع أسعار النفط، وكان هذا سببا في اعتماد حكومة " مارغريت تاتشر " على نهج جديد من السياسة يكون الهدف منها التصدي الى التدني في الخدمات المتعلقة بالصحة العمومية وتحسين العيش للموطن الإنجليزي، بل ان هذه الحكومة توجه للاعتماد على مساهمة القطاع الخاص في عملية تحسين مستوى البنى الأساسية وكذا عملية التمويل الجزئي لها، وهذا بهدف ان تستفيد الدولة من التمويل المملوك للقطاع الخاص في المجال الاقتصادي، حيث شهدت هذه التجارب في بعض القطاعات المهمة كالصحة والتعليم وبناء وترميم السجون¹.

ما يلاحظ على المملكة المتحدة انها كانت من بين الدول السباقة في اللجوء الى هذا الأسلوب الجديد من الاستثمار وهو فتح المجال للقطاع الخاص لاستخدام أمواله في العملية الاستثمارية، بعد الازمات الاقتصادية المتتالية وهذا الامر ليس بعيد عن الدول الأنجلوسكسونية حيث نجدها دوما تبحث على قواعد جديدة سواء القانونية او الاقتصادية بغية تخطي كل ازمة قد تقع فيها او هي على وشك الوقوع، زيادة على ان المملكة المتحدة توجهت الى هذا النمط بهدف تحسين القطاع الخدماتي التابع لها وحل مشكلة تدني جودة الخدمات والتي تتطلب دوما مسايرة التطورات الخاصة في العالم وتحديث الإدارات العامة والمرافق التابعة لها، كما ان هذا النمط يجعلها تحوز اكبر قدر من البنى التحتية للدولة سواء فيما يتعلق بمسألة عصرنتها او مسألة الإنجاز والتشييد الذي يتطلب الكثير من النفقات والتي يصعب على الدولة توفيرها نظراً للمبالغ المرتفعة.

بغية تنظيم عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص اوكلت المملكة المتحدة هذه المهمة الى وزارة الخزانة الملكية، لأجل القيام بعملية التنسيق والتنظيم للمشروعات التي هي بصدد الإنجاز ضمن مبادرة من طرف التمويل الخاص، وانطلقت هذه العملية في سنة 1992 لأجل تسهيل التعاون بين القطاعين العام والخاص ل يتم فيما بعد تقديم الخدمات من طرفهم الى الجمهور، وبحلول سنة 2000 قامت الحكومة البريطانية بإنشاء وحدة شراكات المملكة المتحدة PUK وتمثل مهمة هذه الوحدة ان تسعى الى تحقيق اهداف القطاع العام، على ان تشمل السرعة في الانتهاء

¹ حفصة حمقاني، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين النظرية والتطبيق - قراءة في التجارب الدولية، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، العدد (35)، سنة 2019، ص 122.

الاستثمار المباشر في القطاع الخدماتي كآلية جديدة لترشيد النفقات العامة وأهم النماذج الدولية الرائجة

من المشروعات المهمة وكذا تحسين جودة البنية التحتية الأساسية، وكذا تقديم خدمة عمومية ذات جودة عالية عن طريق الشراكة القوية المقامة بين القطاع العام والخاص¹.

تشكل وزارة الخزانة الملكية عنصرا مهما جدا في عملية الاستثمار في القطاع الخدماتي كونها الداعم الأول لهذه العملية، وتمثل هذا الاهتمام في ان الحكومة أوكلت مهمة التعاون بين القطاع العام والخاص وكذا التنسيق بينهما الى هذه الخزانة كونها تتعلق بالجانب المالي ومن اكثر الهيئات دراية بمجال التمويل للمشاريع كونها تسعى الى تخفيف عبء النفقات على القطاع العام عن طريق اشراك القطاع الخاص في هذه العملية والاستفادة من أمواله وكذا خبراته التي اكتسبها على طول فترة ممارسته لمجال الاستثمار، وشهد هذا التنسيق بدايته في سنة 1992 أي قبل ثلاثة عقود وبذلك تكون المملكة المتحدة من بين الدول السباقة للاستثمار في القطاع الخدماتي عن طريق فتح مجال التعاون لتمويل المشاريع وكذا إنجازها بين كلا القطاعين العام والخاص.

زيادة على ما سبق فإن المملكة المتحدة وكجمله من الإصلاحات والسير نحو نمط حديث في تسيير القطاع الخدماتي وانشاء مشاريع تنموية مرتبطة بذات القطاع، قامت المملكة المتحدة ممثلة في حكومتها بإنشاء شركات تهتم بالمجال السابق ذكره وتدعى بوحدة شراكات المملكة المتحدة PUK، حيث تتمحور مهمة هذه الأخيرة كونها تسعى الى تحقيق الأهداف التي وضعها القطاع العام، اذ يضع مجموعة من المخططات التنموية التي يراها مناسبة، على ان تتميز اعمال القطاع الخاص صاحب الشراكة بالسرعة في التنفيذ وفي المدة المحددة لأن بعض المشاريع لا يمكن ان تشهد التأخير بالأخص اذا كانت متمثلة في بني تحتية أساسية للمملكة المتحدة، كما لا بد من ان تتميز خدمات القطاع الخاص بالجودة العالية للتخلص من النمط التقليدي الذي لا يعرف حداثة في بعض القطاعات الخدماتية.

وفيما يلي جدول تدرج فيه اهم عقود الشراكة المبرمة بين القطاع العام والخاص في مجال القطاع الخدماتي وبالأخص البنى التحتية في بريطانيا.

المبلغ المخصص للمشروع (مليار يورو)	المشروع	الوزارات
9.59	ميتر أنفاق لندن 2003	النقل
8.57	خط أنفاق لندن الى اليوبيل وشمال بيكادلي 2002	النقل
7.12	خط ميتر أنفاق لندن الى باكيرلو وفيكتوريا	النقل
1.76	الأقمار الصناعية للاتصالات	الدفاع
1.22	إعادة ترميم وتطوير وتحديث مبنى مقر الوزارة 2000	الدفاع
0.76	ترميم مستشفيات لندن	الصحة

¹ تسابت عبد الرحمن، مولاي على هوارى، التجربة البريطانية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص - قطاع الصحة، التعليم والنقل انموذجا، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد (2)، ديسمبر 2021، ص ص 470-471.

المصدر: من اعداد الباحثين بقبلي اسمهان، كرمين سميرة¹.

ثانيا: النموذج الفرنسي

يعد ظهور الشراكة في فرنسا او بداية الاستثمار في القطاع الخدماتي والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار فيه لسنة 2000 ويعد الفضل في ذلك الى التجربة البريطانية التي كانت سباقة في هذا المجال، وهذا بغية تخفيف حدة الضغط المعروف في ذلك الوقت على مستوى كل من الموارد البشرية والمالية للدولة على ان تتم الاستفادة والاستعانة بالخبرات والكفاءات التي يملكها القطاع الخاص لتكون وسيلة لترشيد نفقات الدولة، مع ضرورة العلم للقطاع الخاص بأن هذه المشاريع ذو طبيعة استعجالية أي انها تتطلب السرعة في الإنجاز، حيث تميزت هذه الفترة ببداية التشريع لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص².

زيادة على ذلك فقد كان هناك اتفاق بين كل من فرنسا وبريطانيا عرف بالتجربة البريطانية الفرنسية والتي كان الهدف منها انشاء نفق المانش وبموجب هذا المشروع الضخم تم إقامة شراكة مزدوجة بين كلا الدولتين، ويُعد هذا المشروع المنجز من بين اول المشاريع ذات البنى التحتية التي تم تجسيدها على ارض الواقع وفق النمط الجديد القائم على البناء والتشغيل على ان يتم فيما بعد نقل الملكية لتعود الى القطاع العام على ان يكون هذا التمويل على نفقة القطاع الخاص سواء فيما تعلق بالجانب الفني الابتكاري او الجانب المالي الانفاق³.

ما يلاحظ ان فرنسا تأثرت بالنمط الانجلوسكسوني الجديدة في مجال الاستثمار وتنويعه فلم يعد مقتصر على المفهوم التقليدي إقامة المشاريع الصناعية فقط، بل ان الامر تعدى ذلك ليصل الاهتمام الى قطاع الخدمات والذي هو في الأصل مهمة الدولة في انجاز كافة المشاريع التنموية المتعلقة به وكذا السهر على تحسين الخدمات المقدمة من طرفها الى جمهورها وكذا جودتها والانفاق عليها، الا ان ذلك اصبح نمطا تقليديا بالنسبة للدولة المستحدثة له حيث ارتأت انه من الضروري ان توكل هذه المهمة الى جهة أخرى تكون مساهمة في عملية التنمية المحلية والوطنية لهذه الدول كما تتقاسم معها المخاطر، وكذا التمويل الذي يُعد من بين اهم العوائق التي تواجه كل دولة نظراً الى تكلفة المشاريع التنموية، كما انه قد تفتقر الدول الى التقنيات والوسائل الحديثة في مجال الخدمات العامة لذا تلجأ الى من هو اكثر دراية وتمكن وتخصص في هذا المجال اما عن طريق منح استثمار مباشر كلي لهذا المستثمر او عن طريق الشراكة بين كلا القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء.

كما ان الامر تطور في مجال الاستثمار في القطاع الخدماتي واصبح اكثر تطورا حيث لم يعد مقتصر في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص فقط، بل اصبح من الممكن ان تتشارك اكثر من دولتين ذات الاهتمام المشترك للقيام بالمشاريع الاستثمارية في القطاع الخدماتي علّ ابرزها المشروع المشترك بين بريطانيا وفرنسا لإنشاء نفق مترو،

¹ بقبلي ليلي اسمهان، كرمين سميرة، الشركة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية - تجارب دولية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14 (2)، مارس 2018، ص 48.

² حفصة حمقاني، مرجع سابق، ص 120.

³ بقبلي ليلي اسمهان، كرمين سميرة، مرجع سابق ص 49.

وهذا يدل على الاهتمام المتزايد بالاستثمار في القطاع الخدماتي حيث أصبح من الممكن للدول ان تشارك مع بعضها البعض للقيام بالمشاريع التنموية لكلي البلدين لتخفيف حدة الانفاق العام وكذا تنمية كلا البلدين.

ثالثا: النموذج العربي

1- النموذج الجزائري

بخصوص النموذج الجزائري في مجال الاستثمار في القطاع الخدماتي فقد بدأت في تطبيقه بداية من سنة 1996 حيث سمحت بإبرام بعض عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ان يشهد هذا الأخير توسعا في المستقبل، حيث يعود الاهتمام بهذا النمط الجديد الى الاستقرار السياسي والاقتصادي وكذا ثبات النصوص التنظيمية والقوانين المتعلقة بالمجال الاستثماري، وشهدت عملية الاستثمار في هذه الفترة في بعض القطاعات المتعلقة بمجال الحروقات فقط، اين تميزت بداية سنة 2000 ببرامج تنموية تشمل كافة القطاعات وتساهم في الإنعاش الاقتصادي للدولة لسنة (2004-2001) وكذا البرامج التي يمكن من خلالها دعم النمو الاقتصادي لسنة (2009-2005)¹.

ما يلاحظ ان الجزائر عرفت بداية حذرة في مجال الشراكة مع القطاع الخاص ولكن مع بداية سنة 2000 ورغبة منها في جذب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال اتخذت مخططات تتوافق من النمط الحديث لتعزيز دور الشراكة في بعث التنمية الوطنية والتخلي عن التمويل المباشر الذي كانت تقوم به الخزينة العمومية في السابق، كما انه سمحت بتنوع الاستثمار وعدم اقتصره فقط على قطاع الحروقات اذ سمحت بالتوسع الى ان يمتد الى قطاعات خدمية أخرى لتسريع وتيرة النمو وبناء اقتصاد قوي، وهذا يتحقق بإنجاز العديد من البنى التحتية التي تسهل من عملية الخدمات التي يتلقاها الجمهور وكذا تكون عامل مساعد في جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والخبرات التي يتمتعون بها وكذا الاستعانة بالوسائل والتقنيات الحديثة لتحسين كافة الخدمات والمجالات الإدارية، وتكوين كفاءات وطنية تكمل المسيرة التي بدأها المستثمر الأجنبي.

2- النموذج المصري

اما بالرجوع الى دولة مصر العربية نجدها أيضا تأثرت بالنمط الانجلوسكسونية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث شملت النموذج المصري الاستعانة بمجال الاستثمار في القطاع الخدماتي في العديد من القطاعات، كقطاع التربية والصحة وغيرها، زيادة على قيامها بدسترة هذا النمط الجديد في دستور 2014 في المادة 36 على ان تساهم الدولة على كل ما من شأنه ان يُحفز القطاع الخاص بتحمل المسؤولية الاجتماعية على انه مطالب بخدمة الاقتصاد الوطني وبنائه وكذا خدمة المجتمع².

¹ بلقاسمي فضيلة، صلاح ربيعة، الممارسات والتجارب المحلية والعالمية في مجال إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة دراسات وابحاث - المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2020، ص 528.

² مجاهد سيد احمد، حاج قويدر عبد الهادي، الحاج مختار محمد خير الدين، واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر - دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، 2017/06/01، ص 7.

يلاحظ ان دولة مصر العربية تأثرت بالنمط الانجلوسكسوني والذي اعتاد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص علّ اهم دولة قامت بذلك هي المملكة المتحدة، حيث كانت من الدولة السباقة للاعتماد على هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، بل وصل الاهتمام بهذا الأخير الى حد ان تم دسترته في الدستور المصري لسنة 2014، على ان يتم الاعتماد على نمط الشراكة في كافة القطاعات لتحقيق التنمية على مستوى الدولة وجودة الخدمات المقدمة الى الجمهور، بل ان المشرع المصري بدسترته للاستثمار في القطاع الخدماتي اصبح يوجب على كافة المستثمرين واجب احترام المسؤوليات الملقاة على عاتقهم من حيث الجانب الاجتماعي، ويترتب عن هذا خدمة الاقتصاد الوطني للدولة أي انه يبذل كافة الجهود والقدرات والامكانيات المتاحة لبقاء الاقتصاد في الطليعة وفي معيار التنمية المتقدمة، وبمفهوم المخالفة عليه ان يتعد على كافة الاعمال التي من شأنها ان تُعرقل من عملية التنمية الاقتصادية للدولة والابتعاد عن التصرفات التي تؤدي الى هذه الحالة أيضا، والا اعتبر اخلايا بالالتزامات التي يتحملها المستثمر اتجاه الدولة طالبة الاستثمار.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول بأن الاستثمار في القطاع الخدماتي من النماذج الدولية الرائجة في تحسين قطاع الخدمات لكل دولة، لذا تكون وسائل الاستقطاب محل اختلاف من دولة الى أخرى وحسب الحاجة لهذه المشاريع التنموية، والواقع اثبت بأن هذا النوع من الاستثمار اثبت نجاحه طبقا لم ورد في بحثنا هذا من نماذج دولية ناجحة، حيث ارتبط اللجوء الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص الى حاجة الدول في تحسين قطاعاتها الخدماتية المختلفة، وانشاء مشاريع جديدة يكون الهدف منها الدفع بعجلة التنمية لاقتصادها الوطني وكذا الاستعانة بالخبرات الأجنبية وكل ما من شأنه ان يساعد في ذلك.

كما لا يمكن انكار الدور المهم الذي تقدمه هذه الشراكات للقطاع العام من ترشيد النفقات وتخفيف العبء عن الخزينة العمومية لكل دولة، بل انه اصبح من الممكن ان يتم التعاون بين الدول فيما بين بعضها البعض لبعض مشاريع تنمية جديدة او إقامة بنى تحتية ذات الاهتمام المشترك لكلا الدولتين او لجميع الدول المشاركة، غير انه قد يكون هنالك حذر لدى بعض الدول من هذا النوع من الاستثمار في القطاع الخدماتي كونها تتعلق في بعض الأحيان بقطاعات حساسة وذات بعد استراتيجي والتي يقوم التعامل فيها على مجال الحيلة والحذر من كافة المخاطر التي قد تلحق بهذه القطاعات، ومن هذا المنطلق نتوصل الى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

- يعتبر الاستثمار في القطاع الخدماتي من بين اهم الوسائل المساعدة في ترشيد النفقات العمومية.
- يعتبر وسيلة لنقل أحدث التقنيات والتكنولوجيات المعاصرة.
- يعتبر وسيلة لنقل الكفاءات والخبرات المتخصصين في الخدمات الجديدة والحديثة والتي هي محل طلب من الدول الراغبة في الشراكة.

- يعتبر وسيلة لتكوين كفاءات وطنية ومتخصصة في كافة القطاعات ومتمكنة من تسيير الخدمات الحديثة والمعاصرة.
 - وسيلة لإنجاز البنى التحتية الأساسية لكل دولة وفقاً للمعايير الدولية الحديثة.
 - رغم هذه النتائج المهمة المحققة من الاستثمار في القطاع الخدماتي الا انه وجب تقديم توصيات في نهاية هذه الدراسة وهي كالآتي:
 - اعداد النصوص التشريعية والتنظيمية للاستثمار في القطاع الخدماتي ممثلاً في الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
 - تشجيع الاستثمار للقطاع الخدماتي وفتح المجال امام رجال المال والاعمال الخواص بالأخص الأجانب منهم.
 - تقديم الضمانات القانونية للمستثمرين بعدم الحيابة للمشاريع وتأمينها الا في حال مخالفة القانون.
 - التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة المالكه لتقنيات والآلات الحديثة والمتطورة لتحسين القطاع الخدماتي لكل دولة.
- قائمة المراجع:

- 1- محمد جرادات، زياد المشاقبه، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل المعرفة والتكنولوجيا الى منظمات الاعمال الأردنية، (دراسة ميدانية على المدن الصناعية في الأردن)، **مجلة دارسات-العدد الاقتصادي**، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2012، ص 6.
- 2- محمد عبد الحميد لاشين، مبارك بن خليفة محروقي، عبد العزيز بن محمد الهنائي، فائزة بنت محمد الشيدية، هيفاء بنت محسن آل رحمة، آليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية، **مجلة كلية التربية-جامعة الازهر**، المجلد 35، العدد 168، جزء 1، أبريل لسنة 2016، ص 629.
- 3- صادق جميلة، دربال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 07، العدد 02، الإصدار جوان 2019، ص 58.
- 4- مجاهد سيد احمد، حاج قويدر عبد الهادي، الحاج مختار محمد خير الدين، واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر-دراسة تحليلية، **مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال**، المجلد 1، العدد 4، 2017/06/01، ص 7.
- 5- محمد إبراهيم الشافعي، التنظيم القانوني للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (دراسة تحليلية للقانون رقم 22 لسنة 2015 في إمارة دبي)، **الفكر الشرطي**، المجلد رقم (26)، العدد رقم (113)، أكتوبر 2017، ص 113.
- 6- بقبق ليلي اسمهان، كرمين سميرة، الشركة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية- تجارب دولية، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد 14 (2)، مارس 2018، ص 48.

- 7- سليم مولدي، كريمو دراجي، أكرم حزي، التجربة الفرنسية في الشراكة بين القطاع العام والخاص وأهميتها التنموية، مجلة معارف - قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشرة، العدد 24، جوان 2018، ص 13.
- 8- حفصة خمقاني، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين النظرية والتطبيق - قراءة في التجارب الدولية، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، العدد (35)، سنة 2019، ص 122.
- 9- بلقاسمي فضيلة، صلاح ربيعة، الممارسات والتجارب المحلية والعالمية في مجال إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة دراسات وأبحاث - المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2020، ص 528.
- 10- تسابت عبد الرحمان، مولاي على هوارى، التجربة البريطانية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص - قطاع الصحة، التعليم والنقل انموذجا، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد (2)، ديسمبر 2021، ص 471-470.
- 11- ميم، <https://n9.cl/mngpy> ، تاريخ الدخول 2024/04/30.
- 12- مدى للاستشارات الاقتصادية، لماذا يتم الاستثمار في القطاع الخدمي بشكل خاص، <https://n9.cl/n03ja> ، تاريخ الدخول 2024/05/02.
- 13-Matthew Stephenson،James X. Zhan،**6 opportunities for investment in services to drive future growth**،WORLD ECONOMIC FORUM،15 Jan 2024، <https://www.weforum.org/agenda/2024/01/opportunities-investment-services-drive-growth/> ، Date of entry 12/05/2024.
- 14-GORDON SCOTT ،Vikki Velasquez، **Service Sector: Place in Economy**, Definition and Examples ،By THE INVESTOPEDIA TEAM ،March 29, 2022 ،Investopedia ، <https://www.investopedia.com/terms/s/service-sector.asp> ، Date of entry 12/05/2024.